|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **كلية الادارة والاقتصاد** | | | | College Name |
| **ادارة عامه** | | | | Department |
| **منى حيدر عبد الجبار الطائي** | | | | Full Name as written in Passport |
|  | | | | e-mail |
| **Professor** | **Assistant Professor** | **Lecturer** | **Assistant Lecturer** | Career |
| PhD | | Master | |  |
| **دور الحاكمية في بناء المنظمات الفاعلة**  **دراسة إستطلاعية تحليلية / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق** | | | | Thesis Title |
| **2012م** | | | | Year |
| **تشير أغلب الدراسات المعاصرة إلى حقيقة أن تحديات العولمة وتزايد التعقيد البيئي دفع المنظمات على نحو عام, والمنظمات العامة على نحو خاص لإستشعار الحاجة الى إيجاد طرائق بديلة لإدارة وتوجيه أنشطة منظماتها,ومن هنا تعاظم التوجه للعمل على وفق منطق الحاكمية لتسهيل تقديم الخدمات والخدمات العامة, هذا التحول أوجد الحاجة الى أنماط جديدة من التراكيب والهياكل التنظيمية لهذه المنظمات تتيح لها التفاعل والتواصل مع جميع الأطراف الفاعلة المؤثرة و/او المتأثرة بنشاط المنظمة, بموجبها أعطيت أهمية لكل واحد من اصحاب المصلحة المتعددين لمشاركة وصياغة القرارات, وهذا أنموذجياً يصبح سهل التطبيق في أطار تهيئة وبناء مناخ تشغيل ملائم تتعزز فيه المراقبة وإخلاقيات السلوك وتتبنى فيه قيم الشفافية والمشاركة, العدالة والمساواة, المساءلة والمسؤولية تجاه جميع اصحاب المصلحة والقيم الاخرى الموجهة للعمل على محاربة الفساد المؤسسي وسوء إدارة الموارد المنظمية النادرة ,**  **ونظراً لمحدودية فهم وأدراك إدارات المنظمات العامة لأهمية تبني مدخل الحاكمية كونه أصبح على رأس قائمة جدول اعمال المنظمات على أختلافها في أطار سعيها لتحقيق النجاح والتفوق,ولضعف البنى المنظمية لتلك المنظمات, سعت الدراسة الحالية الى محاولة دراسة الحاكمية وأبعاد البنية المنظمية الملائمة لتطبيق خصائص هذا المدخل ثم تفحص أثر العلاقة التي يحققها مع تلك الأبعاد لتعزيز فاعليتها وزيادة مقدرتها على بناء منظمة فاعلة, وذلك لحث منظمات الخدمة عموماً والتعليم بشكل خاص على إعادة النظر فيما تعتمده الآن من آليات ووسائل لصياغة استراتيجياتها وخططها .**  **وانطلاقاً من أهمية موضوع الدراسة والمنظمات العامة (أولاً)، وأهمية المنظمة المبحوثة (ثانياً)، إِعتُد بأكثر من منهج (الوصفي, الاستطلاعي المسحي) في إنجاز هذه الدراسة, وشملت الدراسة الإدارات العليا والوسطى في الوزارة، وجمعت البيانات من (159) شخصاً من شاغلي المناصب العليا وهم (السادة الوكلاء والمستشارين والمدراء العامين ومدراء الاقسام داخل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي , والسادة رؤساء الجامعات ومعاونيهم وعمداء الكليات والمدراء باعتماد الاستبانة التي اشتملت على (84) فقرة، وأستعين بـ (المقابلات الشخصية ، والمشاهدات الميدانية، والوثائق والسجلات الرسمية) كأدوات مساعدة في جمعها.**  **وأعتمدت الدراسة أساليب الإحصاء الوصفي ـ(الوسط الحسابي الموزون، والانحراف المعياري) في تحديد قوة متغيرات الدراسة، وأساليب الإحصاء الاستدلالي اللامعلمية (معامل ارتباط الرتب لسبيرمان, ومعامل الانحدار الخطي, واسلوب تحليل المسار, واختبارات كروسكال ويلز, واختبارات مربع كاي) لاختبار فرضياتها, أما أبرز استنتاجات الدراسة فتجسدت في:-**  **أولاً: متوسط فهم واستيعاب خصائص الحاكمية في المنظمة المبحوثة على اثر تمتع افراد العينة بإدراك متوسط للحاكمية المبحوثة .**  **ثانياً: إن فاعلية أبعاد البنية المنظمية في التشكيلات قيد الدراسة لا ينفي بعض جوانب القصور التي تعانيها.**  **ثالثاً: قبول مخطط الدراسة وفرضياته بدرجات تباينت في قوتها على مستوى مكونات المتغيرات ومقاييسها. وخرجت الدراسة بجملة توصيات من أهمها:-**   1. **الارتقاء بتطبيق الحاكمية في التشكيلات المبحوثة، وحثها على توظيف خصائصها ضمن إطار عناصر بنيتها المنظمية .** 2. **إيجاد إدارات تلتزم بالمعايير والمبادئ المؤكدة على الإدارة الرشيدة للموارد المادية والبشرية للمنظمة وفي التزامها إزاء المستفيدين, وبما يضمن تحقق الفاعلية المطلوبة لتلك المنظمة.**   **وتقدمت الدراسة بمجموعة مقترحات يقف في مقدمتها اختبار اثر الحاكمية العامة في عمليات الادارة الاستراتيجية، والسعي الى المقارنة المرجعية في دراسة حاكمية الجامعات للتمكن من تحديث التعليم العالي والدعوة الى إجراء المزيد من الدراسات في موضوعاتها, وموضوع الحاكمية العامة خاصة, مع مقترحات أخرى تعد مشروعات دراسية مستقبلية .** | | | | Abstract |